مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والسبعون

الجلسة **٧٦٤١**

الخميس، ٣ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسبار مارتينس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد غارسيا – لاراتشي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد إلنيتسكي
	السنغال	السيد بارو
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1605921 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بالسيد أوبراين، الذي يشارك في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من بروكسل.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): إن النزاع في اليمن لا يزال مستمرا بلا هوادة منذ آخر إحاطة إعلامية (انظر S/PV.7622) قدمتها إلى مجلس الأمن، في ١٦ شباط/فبراير. والشغل الشاغل الأكثر إلحاحا اليوم هو حماية المدنيين، الذين يواجه الملايين منهم يوميا، دون وعلى نحو عشوائي في كثير من الأحيان، قصف المناطق الحضرية من جانب جميع الأطراف في النزاع. ووقد تجلى ذلك مرة أخرى بصورة صارخة يوم السبت ٢٧ شباط/فبراير، عندما قُتل نحو ٣٠ شخصا وجُرح ٤٠ شخصا في غارة جوية، على ما يبدو، على سوق مزدحم في مقاطعة نهم بمحافظة صنعاء. وكان من بين القتلى في ذلك الهجوم ٦ أطفال. وكانت تلك الغارة الجوية واحدة من الغارات الأربع على نهم خلال شباط/فبراير التي أفادت التقارير بأنها تسببت في مقتل مدنيين. ويُقَدَّرُ أن أكثر من ٠٠٠ ٢ طفل قُتلوا أو جرحوا منذ بدء النزاع - بمن في ذلك ما لا يقل عن ٩٠ طفلا قُتلوا هذا العام وحده - جراء الغارات الجوية والقصف والقتال البري والذخائر غير المنفجرة.

وما زالت الأماكن المحمية، مثل المستشفيات والمدارس والمنازل، تتعرض للضرب من قبل جميع الأطراف. ففي ٢٤ شباط/فبراير، أفادت التقارير بأن الغارات الجوية التي يشنها التحالف ضربت مركزا صحيا، في مقاطعة بيت بادي، بمحافظة مأرب، مُتسببةً في التدمير الكامل للمرفق. وفي ١ آذار/مارس، أفيد بأن الغارات الجوية ضربت أهدافا على بعد ٢٠ مترا من أحد المستشفيات في صعدة. وأود أن أكرر نداءاتي السابقة: إن الغارات الجوية والقصف العشوائي للمدنيين والمناطق المدنية تنتهك القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي وتشكل سيرا غير قانونية للأعمال العدائية. ومن واجب جميع الأطراف في النزاع، موجب القانون الإنساني الدولي، أن تتخذ كل التدابير لضمان حماية المدنيين والمرافق المدنية. ومن غير المقبول أن تُضرب المرافق الصحية، ومن الأهمية بمكان أن تقدم الأطراف الضمانات لحماية تلك المواقع.

وفي ظل عدم التوصل إلى نهاية سياسية للنزاع عن طريق المفاوضات، فإن الحالة الأمنية في معظم أنحاء البلد تتدهور بسرعة. ففي عدن، فإن هجمات منتظمة تشنها جميع الأطراف - بما في ذلك تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وما يسمى بفرع تنظيم الدولة الإسلامية في محافظتي عدن وأبين، والمقاتلون المحليون - على أفراد الأمن وقطاعات أخرى في الحكومة اليمنية. وقد حالت تلك الهجمات والفوضى العارمة في عدن دون قيام الأمم المتحدة من إعادة نشر الموظفين الدوليين هناك منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، مما يؤثر تأثيرا مباشرا على قدرتنا على تقييم الاحتياجات ورصد الاستجابة. واشتداد

القتال في محيط صنعاء ومأرب وتعز وصعدة يحد أيضا من قدرتنا على تقديم المساعدة في الأماكن التي تمس الحاجة إليها.

كما يعرقل انتشار نقاط التفتيش في جميع أنحاء البلد العمل الإنساني، ويعمل على تباطؤ نقل السلع والخدمات الأساسية وفي بعض الحالات يوقف الحركة تماما. وغالبا ما تكون ترتيبات القيادة والسيطرة داخل الجماعات المسلحة واهية، في ظل عدم إبلاغ الأفراد عند نقاط التفتيش بالضرورة بالاتفاقات والضمانات التي تم التوصل إليها على الصعيد الوطني. وبالرغم من الإذن بالتنقل، غالباً ما توقف الشاحنات وتتأخر في بعض الأحيان لأيام بل وأسابيع.

كما تؤخر المتطلبات البيروقراطية التي تفرضها سلطات الحوثيين وتعرقل إيصال المساعدات الإنسانية بشكل سريع. في أسبوع واحد فقطفي شباط/فبراير، رفضت وزارة الداخلية في صنعاء الإذن بالسفر لثلاث بعثات منفصلة من البعثات التي تقودها الأمم المتحدة من صنعاء إلى إب وتعز. كما تزايدت صعوبة حركة دخول موظفي الأمن بالأمم المتحدة إلى البلد والخروج منه، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على قدرتنا على توسيع نطاق العمليات. ولكن، مما يثير القلق بشكل خاص هو أنه على مدى ثلاثة أشهر حاول برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إجراء تقييم للأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ في أنحاء البلد. وكان من المقرر في الأصل إطلاق التقييم في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٥، لكنه ما زال يتعرض للعرقلة من جانب السلطات في صنعاء. وتقوم حاجة ماسة لهذا التقييم من أجل تحديث المعلومات بشأن الأمن الغذائي والتغذية لتستنير بها عملية الاستجابة الإنسانية.

لذلك أود أن أذكر جميع الأطراف بأن توفير إمكانية الوصول الحسن التوقيت ودون أي عائق للمنظمات الإنسانية ليس شرطا أساسيا لأي استجابة إنسانية مجدية فحسب، بل إنه التزام بموجب القانون الدولي الإنساني. وأناشد المجلس أن يدعو جميع الأطراف، بصورة قاطعة، إلى وقف أي منع لإمكانية الوصول وتيسير احتياجات إنقاذ الحياة على الفور.

وبالرغم من هذه التحديات، تواصل وكالات الأمم المتحدة والشركاء تقديم المساعدات، في ظل خطر كبير في كثير من الأحيان، إلى جميع القطاعات. وفي شباط/فبراير، على سبيل المثال، تلقى ما يزيد عن ٣ ملايين شخص مساعدات من برنامج الأغذية العالمي – بما يزيد حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ عن الشهر السابق. ولا يزال المجتمع الإنساني ملتزما بتوسيع نطاق استجابته الشاملة إلى ١٣,٤ مليون شخص هذا العام في اليمن. ولتحقيق ذلك، تحتاج خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٦ إلى مبلغ ١,٨ بليون دولار.

وضع الأمين العام في ١٢ شباط/فبراير آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش تحت طلب الحكومة اليمنية. وهذه الآلية، ومقرها في جيبوتي، تهدف إلى التعجيل بالواردات التجارية المشروعة من السلع الحيوية مثل الغذاء والوقود والأدوية. وأبلغت جميع الدول والمنظمات المعنية، بما في ذلك المنظمة البحرية الدولية، منذ ذلك الحين بإجراءات الآلية. وترشيحات اللجنة التوجيهية الثلاثية التابعة لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش المكونة من ممثل للحكومة اليمنية وقوات التحالف والأمم المتحدة ستنتهي هذا الأسبوع، مما سيسمح ببدء عمليات الآلية بشكل كامل.

وفي الأشهر الأخيرة كانت هناك زيادة كبيرة في إمدادات الوقود وواردات إنقاذ الأرواح الأخرى عن طريق الموانئ اليمنية، ومن الأهمية بمكان أن تبذل كافة الدول الأعضاء المعنية مباشرة قصارى الجهود لتشجيع ذلك الاتجاه وليس إعاقته. ومن الضروري السماح باستمرار الواردات إلى اليمن والتجارة داخل اليمن. وندعو جميع الأطراف إلى كفالة حماية

البنية التحتية المدنية، بما في ذلك موانئ النقل البحري والمعدات المرتبطة بها.

كما يسرني إبلاغكم بأن السفينة المستأجرة لبرنامج الأغذية العالمي، مينبورت سيدر، التي تم تحويل مسارها من جانب التحالف إلى ميناء جيزان السعودي، قد أفرج عنها في ٢٥ شباط/فبراير. ثم سلمت الإمدادات الغذائية الإنسانية والطبية في وقت لاحق، كما كان مقرراً، إلى الحديدة. وستسلم معدات تكنولوجيا المعلومات الإنسانية إلى عدن في ٦ آذار/مارس.

وأؤكد مرة أخرى على الحاجة الملحة للمجلس والمجتمع الدولي على نطاق أوسع لإقناع أطراف النزاع بالتزاماتها باتخاذ تدابير أكبر لحماية المدنيين وتيسير إمكانية الوصول المستدام وغير المشروط إلى جميع أنحاء اليمن. وأود أيضا أن أطلب من المجلس الضغط على الأطراف لاستئناف محادثات السلام والاتفاق على وقف للأعمال القتالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد اليماني (اليمن): اسمحوا لي في البدء أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الدول الصديقة الأعضاء في مجلس الأمن على جهودها المتواصلة واهتمامها بالشأن اليمني وذلك من خلال متابعتها الحثيثة لمسار التسوية السياسية والحالة الإنسانية في بلدي. كما أتوجه بالشكر الجزيل في هذا لمعالي السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يولي الأزمة اليمنية جل اهتمامه من خلال مبعوثه الخاص إلى اليمن السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد والفريق العامل معه. وكذلك المجتمع الإنساني الدولي ممثلا بالسيد ستيفن أوبراين.

ونؤكد مجددا من هذا المنبر استعداد الحكومة اليمنية المستمر للذهاب إلى المحادثات مع الانقلابيين الحوثيين وصالح في أي وقت وفي أي مكان حقنا للدماء ومن أجل السلام في اليمن. وهذا ما عبرت عنه بذهابها إلى محادثات بال السويسرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والتي تم فيها الاتفاق على مجموعة من النقاط في قضايا المعتقلين والإغاثة والقضايا الإنسانية الأخرى. كم تم تحديد موعد جديد للمحادثات في ١٤ كانون الثاني/يناير الماضي، إلا أن المتمردين يعرقلون أية جهود في هذا الاتجاه إذ لم ينفذوا التزاماتهم بتدابير بناء الثقة. كما لم يحضروا الموعد المحدد للمشاورات في كانون الثاني/يناير الماضي ولا يزالوا يتهربون من الذهاب إلى أي موعد جديد.

ونود هنا التأكيد مجددا على دعم اليمن لجهود المبعوث الخاص وأهمية دعم المجتمع الدولي لجهوده. باعتبار أن هذا المسار مسار الأمم المتحدة هو المسار الوحيد الذي ندعمه ويحقق فرص السلام في بلدي، وفقا للمبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) وفق أجندة المشاورات التي وافقت عليها الأطراف في جولة بال السويسرية في كانون الأول/ديسمبر.

وبالرغم من التحسن المطرد في الحالة الإنسانية في بلدي، وخصوصا في المناطق المحررة من الميليشيات الانقلابية، إلا أن الحاجة الإنسانية لأبناء بلدي اليمن، وخصوصا تلك الواقعة تحت سيطرة هذه المليشيا لا تزال كبيرة. فالحرب التي فرضتها المليشيات الانقلابية للحوثيين وصالح، والتي أدخلت بها البلد في حالة من الفوضى العارمة والدمار من أجل تحقيق أهداف سياسية رخيصة بقوة السلاح، ساهمت في تردي الأوضاع الإنسانية التي كانت أصلا متردية قبل الانقلاب. ولا تزال القوى الانقلابية للحوثيين وصالح تستهدف المدنيين والمدن المأهولة بالسكان والمناطق السكنية. ولا تزال محافظة تعز وأبناءها عرضة للاستهداف الممنهج. فصواريخ الكاتيوشا والمدفعية تستهدف

كل المناطق المأهولة بالسكان المدنيين الأبرياء. بل أن الميليشيا الانقلابية لا تزال تضرب حصارا خانقا على المدينة منذ أكثر من سبعة أشهر، فقد استهدفت القوى الانقلابية المستشفيات والمؤسسات الطبية، بل ومنعتها حتى من دخول أبسط المواد الإغاثية مثل الأوكسجين والغذاء والمياه.

يعجز النظام الصحي في تعز حاليا عن مواجهة الحالات البسيطة جدا، وهو ما يمثل كارثة صحية إنسانية كبيرة. ونتيجة لاستهداف المليشيا الانقلابية لمدينة تعز على مدى عشرة أشهر، تم تشريد أكثر من مليون شخص إلى المناطق الريفية.

والآن، ونتيجة للحصار المستمر من قبل هذه الميليشيا، بدأ شبح المجاعة يلوح في المجتمعات المستضيفة للنازحين في المناطق الريفية.

ونحن إذ نشكر المنظمات التي تعمل بلا كلل من أجل إدخال المساعدات إلى المحتاجين في مدينة تعز، إلا أن الحوثيين لا يزالون يعيقون وصول هذه المساعدات إلى المحتاجين من السكان. وقد أشار برنامج الأغذية العالمي إلى أنه استطاع إدخال مساعدات غذائية إلى حوالي ٣ ٠٠٠ أسرة في تعز، أي حوالي ١٨ ٠٠٠ شخص إذا كان متوسط عدد أفراد الأسرة ستة أشخاص. وأكد أن هذا العدد محدود جدا جدا إذا ما تمت مقارنته بعدد المحتاجين الذين يتجاوزون ١ ٢٠٠ ٠٠٠ محتاج داخل المدينة المحاصرة وحدها. وهذا العدد آخذ في التصاعد، إذا ما لاحظنا الوضع الإنساني السيئ الذي بدأت تعيشه المجتمعات المستقبلة للنازحين من جحيم حرب الميليشيا الانقلابية. وعلاوة على ذلك، فقد أعلن برنامج الأغذية العالمي أنه لم يتمكن من توزيع المساعدات الغذائية في بعض المناطق في مدينة تعز.

لا تزال الميليشيا الانقلابية تنتهج نهج مجرمي الحرب. فلا تزال تستخدم التجويع كوسيلة من وسائل الحرب الظالمة على أبناء شعبنا في كل محافظة لا تزال تحت سيطرتها. ولا تزال ميليشيا الحوثيين تزرع الموت في كل مكان. فقد زرعت الألغام المضادة للأفراد عند مداخل ومخارج المدن، وفي الطرق الرئيسية والفرعية، وتسببت زراعة الألغام في بطء وصعوبة وصول المعونات الإنسانية إلى العديد من المناطق.

كما أن الميليشيات الانقلابية للحوثيين وصالح لا تزال مستمرة في اعتقال الناشطين في المجال الإنساني، والذين يحاولون مساعدة إخوانهم في العديد من المدن. ومثال ذلك، استهداف الحوثيين لناشطين في سيارة تحمل المياه كانت متجهة من محافظة إب إلى تعز. وعمدت الميليشا على اعتقال الناشطين المشاركين وزجت بهم في سجونها المخفية، كما أن العديد منهم تعرض للتعذيب والضرب المبرح. ولا تزال صنعاء الحبيبة تعاني كثيرا. فالميليشيات الانقلابية للحوثيين وصالح تنهب قوافل المساعدات الإنسانية المتوجهة إلى صنعاء وعمران وحجة وصعدة، وتقوم بالتربح منها عبر بيعها في السوق السوداء.

وذلك في مسعى منها لإطالة أمد المعاناة لأبناء شعبنا. إلا أن ما يثير الاستغراب هو عزوف المنظمات الدولية عن تسمية من يقوم بنهب المساعدات الإنسانية. التي نعلم أنها كبيرة وليس كما قيل بأنها محدودة. وإنني من هنا، أحمل المجتمع الدولي مسؤولية عدم إدانة هذا النهب والابتزاز اللذين تمارسهما الميليشيات الانقلابية، التي أفرغت الدولة اليمنية من كل مواردها وأعادتها إلى عهود التخلف الإمامي الطائفي المقيت.

في الوقت الذي تعمل فيه حكومة الجمهورية اليمنية، بمساعدة وتعاون كافة الأشقاء، وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، ممثلة في مركز الملك سلمان للمساعدة الإنسانية والإغاثية، والهلال الأحمر الإماراتي والهلال الأحمر القطري وغيرها من المؤسسات الإنسانية الخليجية العاملة في بلدي على تحقيق عودة عاجلة للحياة الاقتصادية والنشاط التجاري باعتبارهما عماد تطبيع الحياة. فقد اتفقت الحكومة اليمنية مع

الأمم المتحدة وقوات التحالف في بداية آب/أغسطس الماضي على إنشاء آلية التفتيش والتحقق التابعة للمنظمة الدولية، والتي دخلت حيز النفاذ. وقدمت الحكومة اليمنية، في ٢٤ شباط/ فبراير، اسم ممثلها في اللجنة التوجيهية التابعة للآلية، مع تسجيل موقفها حول مركز الآلية المذكور، حيث كانت الحكومة اليمنية اتفقت مع الأمم المتحدة على أن يكون مقر الآلية هو مدينة عدن اليمنية عقب تحريرها واستعادتها من الانقلابيين الحوثيين وأتباع المخلوع صالح. وسبق ذلك الاتفاق، أن تعمل الآلية من مدينة جدة، المملكة العربية السعودية. إلا أننا فوجئنا بأنه تم نقل المقر إلى جيبوتي وبدون حتى التشاور مع الحكومة اليمنية. وهو ما نعترض عليه بشدة كونه تجاوزا للاتفاق المبرم مع الأمم المتحدة.

لا تزال محاولات القوى الانقلابية مستمرة في استهدافها للطفولة ولحقوق الطفل والأجيال المستقبلية في اليمن. فقد زادت عملية تجنيد الأطفال من قبل ميليشيات الحوثي، وبشكل يهدد مستقبل الأجيال القادمة في هذه المناطق التي ما زالت تحت سيطرة القوى الانقلابية. كما أن عملية تجنيد الأطفال وغسل عقولهم بالتطرف الديني والمذهبي والعنصرية والمناطقية ستمثل قنبلة موقوتة. ونتمنى على المجلس التحرك لوأدها في الوقت المناسب وذلك عبر تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي أشارت إلى هذا الأمر صراحة.

قبل أن أختتم كلمتي هذه، أتمنى على مجلسكم الموقر مواصلة التشاور مع الحكومة اليمنية ووفدها الدائم وذلك فيما يتصل بأية مشاورات تجرونها لاستصدار أي منتج للمجلس عن الوضع الإنساني في اليمن. بما يعكس معاناة أبناء اليمن وصرخات الأطفال، ومن بينهم الطفل فريد شوقي، وهو يموت في تعز المحاصرة. وهي تهيب بكم أن تقولوا كفى للقتلة من الميليشيا الحوثية وأتباع الرئيس المخلوع صالح، الذين قتلوا أحلام شعبي اليمني العظيم في العيش الكريم الحر في دولة ديمقراطية اتحادية مسالمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.